الأمم المتحدة

A/76/332/Add.1

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون

Distr.: General
21 September 2021
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال
المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

عملا بالمقرر 573/75 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2021، يشرفني أن أعمم هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات عن طريق البيانات المسجلة سلفا أثناء المناقشة العامة والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية العامة.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة صباح يوم الثلاثاء، 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة الرابعة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.4). وتتضمن الإضافات من 1 إلى 12 لهذه الوثيقة البيانات التي أُدلي بها في الجلسات الرابعة والسادسة والسابعة، وفي الجلسات من التاسعة إلى السابعة عشرة للجمعية العامة (A/76/PV.4 و A/76/PV.6 و A/76/PV.7 و A/76/PV.9-A/75/PV.17).

وفقاً للمقرر 573/75، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

مصر (انظر أيضا A/76/PV.4، المرفق الأول)

خطاب السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

أدلي به يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

السيد عبد الله شهيد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

سيدي الرئيس،

أود في البداية، أن أعرب عن تهنئتي لكم ولبلدكم الصديق على توليكم رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة، راجيا لكم النجاح والتوفيق في أعمالها. ويطيب لي أن أشيد بالدور البناء الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة عبر سعيه الدؤوب لتنفيذ مبادئ ميثاقها، الذي ظل دستورا للعلاقات الدولية ومرجعا لها لما يتجاوز خمسة وسبعين عاما، ويبقى أملا في تكريس نظام عالمي قائم على القانون والعمل على إرساء السلام.

السيدات والسادة،

إن استمرار الجائحة العالمية منذ قرابة العامين أثبتت مجددا أن البشرية مثلما تتشارك في الأخوة الإنسانية فإنها عرضة كذلك للتشارك فيما تواجهه من تحديات، مهما تفاوتت مستويات تقدمها.

وهنا تجدر الإشارة، إلى ما يحمله موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام من أهمية، إذ لخص ما نحن بحاجة إليه في عالم اليوم، من صمود في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأمل في التعافي منها، الأمر الذي يلقى الضوء على أهمية تذليل الصعوبات أمام توفير اللقاحات لمختلف دول وشعوب العالم وضمان توافرها بصورة عادلة ومتساوية، بل ويكسبها أولوية قصوى.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أستعرض من خلال هذا المحفل المهم رؤية مصر، كعضو مؤسس للأمم المتحدة ولعدد من المنظمات الإقليمية، للواقع الدولي وإسهاماتها في مواجهة التحديات التي يشهدها عالمنا اليوم.

السيد الرئيس،

تقدر الدولة المصرية خطورة التباين في مسارات التعافي الاقتصادي بين الدول وفقا لقدرتها على توفير الأعداد اللازمة من اللقاحات، حيث تستأثر الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر من إنتاج العالم منها. وتشير مصر على وجه الخصوص إلى ضرورة الاستجابة السريعة والفعالة لاحتياجات القارة الإفريقية، حيث باتت قارتنا الأكثر تضررا من تداعيات الجائحة في الوقت الذي تواجه فيه شعوبها تحديات أخرى، لا تقل خطورة عن مرض فيروس كورونا، ولذا حرصت مصر على توطين صناعة اللقاحات ليس فقط لتلبية احتياجات مواطنيها، ولكن أيضا للتصدير إلى القارة الإفريقية.

الحضور الكريم،

إن الظروف الراهنة إنما فاقمت واقعا تكرس على مدى عقود، وهو القصور في التعاون الإقليمي والدولي، وعكست أهمية مراعاة توسيع نطاق الدعم الدولي للعالم النامي ليشمل مجموعة الدول متوسطة الدخل.

فالثقل السكاني لهذه المجموعة من الدول يمنحها أهمية محورية، كونهـــا تضم غالبية سكان العالــم، لذا فهي مركز أساسي لاستهلاك السلع والخدمات على المستوى الدولي ومحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي.

وعلى ضـوء التحرك الدولي لإصـدار ما قيمته نحو 650 مليار دولار من حقوق السـحب الخاصـة في إطار صـندوق النقد الدولي، ترى مصـر أهمية بالغة في اسـتطلاع السـبل الملائمة لتوظيف هذه الموارد لخدمة احتياجات العالم النامي، بما يشمل الدول منخفضـة ومتوسطة الدخل. وفي هذا الإطار، تدعو مصـر إلى تخفيف أعباء الديون عن الدول النامية، خاصـــة الإفريقية والدول متوســـطة الدخل، وتيســـير شـــروط الاقتراض من المؤسسـات الدولية والإقليمية من خلال إمدادها بأدوات للتمويل الميسـر وتشـجيع الاسـتثمارات وضـــمان اســـتمرار تدفقها إلى هذه الدول لما تمثله هذه الإجراءات من عامل حيوي في دعم الجهود الوطنية للتنمية، وفقا للأجندات التنموية الإقليمية والدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إن اقتناعنا راسـخ، بأن التنمية تضـم إطارا شـاملا لمجموعة واسـعة من الحقوق اللازمة للنهوض بالفرد وتوفير سبل الحياة الكريمة للمجتمعات.

ومن هذا المنطلق، طبقت مصـــر ســـياســـات الإصـــلاح الاقتصـــادي التي مكنتنا من تنفيذ برامج اجتماعية طموحة لصـــالح الفئات الأولى بالرعاية، ونجحت في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة في مختلف محافظات مصـــر. كما قامت بتقليص التفاوت التنموي بين الريف والحضـــر، وذلك انطلاقا من إيماننا بأن وصـول الدولة المصـرية بالخدمات الأسـاسـية إلى كافة ربوع البلد من شـأنه أن يعزز المشـاركة السـياسـية والمجتمعية، كونه يخلق مناخا صـــحيا يزدهر في إطاره الفكر الحر وتنشـــط فيه حركة الإبداع فتدفع بعجلة التقدم إلى الأمام.

السيد الرئيس،

تعي مصر جيدا الخطر الذي يمثله التدهور البيئي على كافة مناحي الحياة وعلى مستقبل الأجيال القادمة، بل وعلى وجودها، خاصـة تغير المناخ الذي باتت آثاره السـلبية واضـحة للعيان. فلقد شـهدنا على مدار الفترة الماضـــية العديد من الظواهر المناخية القاســـية في كثير من دول العالم من فيضـــانات وأمطار غزيرة، إلى الارتفاعات غير المســـبوقة في درجات الحرارة وحرائق الغابات، صـــاحبتها تداعيات إنســـانية واقتصادية واجتماعية، وباتت تمثل أعباء إضافية على كاهل الدول والحكومات لتحقيق الرفاه لشعوبها.

ومن منطلق مســـئولياتنا الأخلاقية المشـــتركة تجاه الأجيال القادمة، مع أهداف رؤيتنا الوطنية والتزاماتنا الدولية، تبذل مصر قصارى جهدها لتعزيز التنسيق إزاء قضايا المناخ تفاديا للوصول إلى لحظة قد تصعب فيها العودة إلى الأوضاع المناخية الطبيعية بعدما يكون تغير المناخ قد بلغ مداه وبات ظاهرة عصية على المعالجة. وعلى ضـوء الدور المصـري النشـط في مفاوضـات تغير المناخ فإننا نتطلع إلى اسـتضـافة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 2022.

يظل الإرهاب كذلك، من أكبر التحديات التي تواجه الأســرة الإنســانية في عصـــرنا الحالي حيث تنتهك هذه الظاهرة الحقوق الأســاســية للمواطنين وفي مقدمتها الحق في الحياة وتعيق جهود الحكومات نحو بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها.

لذلك تشدد مصر على أنه لا يمكن القضاء على الإرهاب إلا من خلال مواجهة الفكر التكفيري والمتطرف المتسبب في تلك الظاهرة البغيضة وذلك في إطار مقاربة شاملة لا تقتصر فقط على المواجهة الأمنية للإرهابيين وتنظيماتهم، بل تشمل أيضا أبعادا اقتصادية واجتماعية وتنموية وفكرية تجفف منابع الإرهاب، وتعالج الظروف والعوامل التي تدفع البعض إلى هذا الطريق الإجرامي. وهي مقاربة كما تتطلب جهدا وطنيا، فإنها تستلزم تعاونا دوليا.

ومن هنا، أود تأكيد أهمية احترام كافة الدول لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونشدد في هذا الصدد، على أهمية محاسبة الدول التي ترعى الإرهاب وتحتضن عناصره بمن في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب وتوفر لهم الملاذ والدعم أو تسهل انتقالهم عبر أراضيها، بما يهدد السلم والأمن الدوليين.

إن مصر تحرص على تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها وتبذل لتحقيق هذه الغاية جهودا حثيثة في إطار من احترام مبادئ المواطنة وسيادة القانون وتدرك الدولة المصرية تماما أن الإنسان المصري يأتي في القلب من منظومة التنمية الشاملة التي تحرص على تنفيذها إعلاء لكرامته وضمانا لحقوقه وحرياته.

ولقد عكست منظومة حقوق الإنسان مؤخرا في مصر تطورا جليا اتصالا بما يتضمنه الدستور المصري وتعديلاته من مواد تضمن الحقوق والحريات العامة وما لذلك من انعكاسات على تحديث التشريعات ذات الصلة. ولعل "الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" التي أطلقتها مصر منذ أيام بناء على تشاور مجتمعي وبمساهمة المجتمع المدني هي خير دليل على المقترب الشامل والبناء الذي تنتهجه بلادي إزاء موضوعات وقضايا حقوق الإنسان.

لقد جاء انتخاب مصر لرئاسة الدورة الحالية الخامسة عشرة، للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام ليكلل مسيرة متواصلة من الإسهام المصري الفاعل لتعزيز وتفعيل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام منذ إنشائه عام ٢٠٠٥. كما يجسد ثقة المجتمع الدولي، في قدرة مصر على قيادة الجهود الأممية في هذا الشأن على ضوء إحرازها المرتبة السابعة، بين الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية – رجالا ونساء – في عمليات حفظ السلام الأممية.

لقد أكدت مصر مرارا أنه لا سبيل لاستقرار الشرق الأوسط دون التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية التي كانت وما زالت القضية المركزية للأمة العربية، وذلك عبر التفاوض استنادا إلى مقررات الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. من هذا المنطلق، تؤكد مصر أهمية تثبيت وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢١. كما تدعو مصر المجتمع الدولي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني، وإيصال المساعدات الإنسانية إليه وحث الأطراف المانحة على دعم وكالة الأونروا تمهيدا للقيام بعملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، أخذا في الاعتبار ما أعلنته مصر من تخصيص 500 مليون دولار لإعادة الإعمار.

إن منطقة الشرق الأوسط كما تتسم بموقع استراتيجي فريد فإنها تحتل أيضا موقعا متقدما على قائمة مناطق العالم الأكثر اضطرابا، مما يضيف إلى التحديات العالمية المشتركة التي تواجهها دول المنطقة تحديات أخرى ذات خصوصية بدولها إذ بات مفهوم الدولة الوطنية القوية المتماسكة مهددا بعوامل اضطراب

متعددة يكمن جوهرها في الانقسام والتشرذم بأنواعه المختلفة سواء كان طائفيا أو سياسيا أو عرقيا مما يجعل دولا غنية بمواردها الطبيعية وتاريخها وحضارتها العريقة، كالعراق الشقيق أو بثقافتها وتنوعها الديني والعرقي، كلبنان وسوريا أو بمواردها وثرواتها وموقعها المتميز، كليبيا أو بموقعها الاستراتيجي، كاليمن تعانى كل هذا الكم من التحديات الضخمة. وهو ما يؤكد أنه لا غنى عن إعلاء مفهوم الدولة الوطنية الجامع الذي لا يفرق بين أبناء الوطن الواحد ويحول دون التدخل في الشؤون العربية.

إن مصر ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعها الإفريقي الذي تعتز به كثيرا والذي لا يرتبط فقط بموقعها الجغرافي، ولكنه يتصل عضويا بوجودها. ويهمني في هذا المقام، إيضاح أن تحقيق التعاون بين دول القارة لن يتأتى من خلال تحديد طرف واحد لمتطلبات طرف آخر، وإنما يتعين أن تكون تلك العملية متبادلة. فمصر التي تعترف بحقوق أشقائها التنموية تعد من أكثر الدول جفافا، ويظل شعبها تحت حد الفقر المائي، ويشكل نهر النيل شريان وجودها الوحيد عبر التاريخ. وهو ما يفسر القلق العارم، الذي يعتري المواطن المصري إزاء سد النهضة الإثيوبي.

ولعلكم تعلمون جميعا ما آلت إليه المفاوضات الدائرة منذ عقد من الزمن بين مصر وإثيوبيا والسودان جراء تعنت معلوم ورفض غير مبرر، للتعاطي بإيجابية مع العملية التفاوضية في مراحلها المتعاقبة، واختيار للمنهج الأحادي وسياسة فرض الأمر الواقع. مما بات ينذر بتهديد واسع، لأمن واستقرار المنطقة بأكملها.

وتداركا لعدم تطور الأمر إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين، لجأت مصر لمجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته في هذا الملف، ودعم وتعزيز جهود الوساطة الإفريقية، عن طريق دور فاعل للمراقبين من الأمم المتحدة والدول الصديقة. ولا تزال مصر تتمسك بالتوصل – في أسرع وقت ممكن – لاتفاق شامل متوازن وملزم قانونا حول ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي حفاظا على وجود 150 مليون مواطن مصري وسوداني وتلافيا لإلحاق أضرار جسيمة بمقدرات شعبي البلدين، مستندين في ذلك ليس فقط إلى قيم الإنصاف والمنطق ولكن أيضا إلى أرضية قانونية دولية صلبة رسخت لمبدأ الاستخدام العادل والمنصف، للموارد المائية المشتركة في أحواض الأنهار الدولية.

السيد رئيس الجمعية العامة، الحضور الكريم،

قبل أن أختتم حديثي إليكم، أود أن أشير بشكل خاص إلى ما يمثله العمل المتعدد الأطراف من أهمية بالغة تتضاعف مع مرور الزمن نظراً لزيادة التحديات وتنامي المخاطر ونشوء مصاعب مستجدة على عالمنا. فيظل العمل متعدد الأطراف وسيلة للنجاة من احتدام المواجهات وتصاعد الخلافات.

إن ما يشهده عالمنا اليوم من تحديات متتالية يحتم علينا أن تكون لنا وقفة مراجعة تهدف إلى تسخير الموارد اللازمة لمواجهتها كأولوية متقدمة حفاظاً على الإنسانية بأسرها. هذا نداء توجهه مصر إلى أشقائها في الإنسانية: دعونا نتكاتف لننقذ أنفسنا قبل فوات الأوان، معتمدين في تحقيق هدفنا على قوة المنطق، لا على منطق القوة.

شكراً لكم على حسن استماعكم. وأرجو لنا جميعاً دورة موفقة وناجحة.

تركمانستان (انظر أيضا A/76/PV.4، المرفق الثاني)

خطاب السيد قربان قولي بيردي محمدوف، رئيس تركمانستان

أدلي به يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

عزيزي السيد الأمين العام!

عزيزي السيد الرئيس!

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئ السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأن أتمنى له النجاح في هذا المنصب محل المسؤولية. وأود أن أؤكد لكم أن تركمانستان ستقدم لكم، أيها السيد شهيد، كل مساعدة ودعم.

ونود أن نطلب من السيد فولكان بوزكير أن يقبل عميق امتناننا على عمله القدير والفعال في منصب رئيس الدورة الخامسة والسبعين.

المشاركون الكرام!

تتطلب الحالة الراهنة للحقائق العالمية وطبيعة واتجاهات العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بموضوعية تعاوناً وثيقاً ومنسقاً بصورة أفضل بين البلدان والمنظمات الدولية الرئيسية لتحقيق هدف رئيسي مشترك – وهو كفالة السلام والأمن العالميين، والظروف اللازمة لزيادة التنمية المستدامة ومواصلة التقدم والحفاظ على الأساس القانوني والمؤسسي الذي أرسى أساس النظام العالمي الحديث.

وستتوقف درجة الفعالية في هذا التعاون إلى حد كبير على ما إذا كان يمكن إيجاد قاسم مشترك بين المصالح الوطنية والأهداف والأولويات العالمية. فهل سيكون عندنا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي ما يكفي من المسؤولية والبصيرة والإرادة السياسية للتغلب على الخلافات والاختلافات التكتيكية والاختلافات في النهج والتقييمات، للتركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية الاستراتيجية الطويلة الأجل وحل المشاكل العالمية الأكثر حدة مثل البيئة والطاقة والغذاء والمسائل المتعلقة بالتوزيع العادل للموارد المائية وتخفيف حدة الفقر والحماية من الكوارث الطبيعية ومكافحة الإرهاب والتهديدات المرتبطة بالمخدرات وغيرها من التحديات؟

هذا ينطبق تماماً على مشكلة مكافحة العدوى الجديدة الخطيرة وتخفيف العواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن انتشارها. وبصراحة، لا تزال جهود المجتمع العالمي في هذا الاتجاه غير كافية. وعلاوة على ذلك، كشفت الجائحة عن إخفاقات منهجية خطيرة في الاستجابة الدولية لهذا التحدي.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لن يتسنى تهيئة الظروف المواتية للنجاح في مكافحة تهديد مشترك إلا عندما تتحد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل ذلك.

ونشدد على أن منظمة الصحة العالمية منبر رئيسي للحوار المتعدد الأطراف من أجل إعداد استجابات موحدة ومتفق عليها للتحديات المشتركة في مجال الرعاية الصحية العالمية.

وستواصل تركمانستان تعزيز مبادراتها التي سبق أن رددتها بهدف تنشيط التعاون المتعدد الأطراف في مجال الدبلوماسية العلمية. ونقترح بصفة خاصة النظر في المسائل المتعلقة بتأسيس الأدوات الدولية

والإقليمية التالية خلال الدورة السادسة والسبعين: البرنامج الخاص لمنظمة الصحة العالمية لدراسة جينوم فيروس كورونا؛ والآلية المتعددة الأطراف لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الالتهاب الرئوي؛ والمركز المنهجي لمنظمة الصحة العالمية لعلاج العدوى الحادة والوقاية منها؛ ومركز آسيا الوسطى الإقليمي لعلم الأوبئة وعلم الفيروسات وعلم الجراثيم.

وفي سياق التخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة، ترى تركمانستان أن من الضروري تعزيز نشاط الأمم المتحدة في بعض المجالات. وينبغي لنا، على وجه الخصوص، أن نعمل بنشاط على استعادة قدرة نظام النقل الدولي على الصمود في مواجهة حالات الطوارئ وتعزيز هذه القدرة. وهناك أساس جيد لذلك. إنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون

"تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لضمان النقل الدولي المستقر والموثوق به من أجل التنمية المستدامة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها" المتخذ في 29 تموز/يوليه 2021 بمبادرة من تركمانستان.

المشاركون الكرام!

تميزت الفترة الماضية بمشاكل خطيرة على صعيد كفالة السلام والأمن العالميين، مما أدى إلى تفاقم النزاعات المحلية والإقليمية.

وفي ظل هذه الظروف ستواصل تركمانستان، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، تقديم المساعدة على الدوام في حل القضايا الدولية بوسائل سلمية وسياسية ودبلوماسية لا غير، استنادا إلى مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الأساسية وغيرها من الوثائق الدولية.

وفي هذا الصدد، نخطط لاتخاذ عدة خطوات عملية لتحقيق إمكانات الحياد كأداة فعالة لصنع السلام والتوصل إلى قرارات بناءة بتوافق الآراء وتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "دور سياسة الحياد وأهميتها في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الدولي" المتخذ بمبادرة من تركمانستان في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020.

وكما نعلم، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلنت هذا العام عام السلام والثقة. وقد اضطلعت تركمانستان، التي بادرت بهذا القرار، بعمل دولي كبير يهدف إلى تعزيز ثقافة السلام والحوار القائم على الاحترام، ومعالجة النقص الحالي في الثقة في العلاقات الدولية. وتعتزم تركمانستان عقد المؤتمر الدولي تحت شعار "سياسة السلام والثقة هي أساس الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الدولي" في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام من خلال وضع اللمسات الأخيرة على تلك المناسبة في عام السلام والثقة.

وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى المشاركة بنشاط في هذا الحدث.

ونرى أن موضوع ثقافة الثقة والحوار الذي بدأ هذا العام يجب أن يكون محور الاهتمام العالمي وأن يصبح عنصرا دائما في الخطة الاستراتيجية للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تقترح تركمانستان مشروع قرار للجمعية العامة معنون "تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بهدف كفالة السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا" لتطوير آليات الحوار في وسط آسيا. ونعتقد أن النظر في هذه الوثيقة واعتمادها سيعززان التنفيذ العملي للمبادرات الدولية التي تتخذها بلدان وسط آسيا المنصوص عليها في الوثيقة الختامية للاجتماع الاستشاري لرؤساء دول وسط آسيا المعقود في تركمانستان في 6 آب/أغسطس 2021.

وفي الوقت نفسه، تكرر تركمانستان اقتراحها بإنشاء منطقة للسلام والثقة والتعاون في منطقة آسيا الوسطى – بحر قزوين، إدراكا للارتباط وعدم انفصام المسائل المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن والتنمية المستدامة في وسط آسيا وحوض بحر قزوين. ونعتبر هذا النموذج منبرا لتعزيز المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل السلام والتنمية العالميين.

عزيزي السيد الرئيس!

الحضور الكريم!

إن العالم بأسره يتابع الأحداث في أفغانستان اليوم. والحالة ليست يسيرة هناك، فالمؤسسات الناشئة للسلطة والمجتمع هشة جدا. وبالتالي، عند تفسير وتقييم الحالة في هذا البلد، تتطلب الأقوال والأفعال الاتساق والتوازن والمسؤولية القصوى.

لقد تغيرت الحقائق الأفغانية. يجب نبذ الأفضليات الأيديولوجية، والمظالم القديمة، والرهاب، والقوالب النمطية، وفي المقام الأول يجب أخذ الشعب الأفغاني الذي يحلم بحياة سلمية وهادئة، وقد سئم من الحروب والاضطرابات، في الاعتبار عند صياغة نهج إزاء الحقائق.

إن تركمانستان تضع دائما مبادئ الصداقة وحسن الجوار في الأساس، وكذلك القواسم المشتركة التاريخية والثقافية والحضارية لشعبي البلدين في الوقت الذي تنمي فيه العلاقات مع أفغانستان.

لقد كان بلدنا ولا يزال مهتما اهتماما عميقا بالاستقرار السياسي والأمني في أفغانستان، ورفاه ووحدة الشعب الأفغاني الشقيق. وفي الوقت نفسه، نحن ملتزمون التزاما راسخا بحل التناقضات بالوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية.

وندافع عن التطبيع السريع للحالة في أفغانستان ونعرب عن الأمل في أن تعمل مؤسسات الدولة الناشئة بفعالية من أجل مصلحة ومصالح كافة أطياف الشعب الأفغاني.

وتركمانستان، من جانبها، ستقدم معونة اقتصادية وإنسانية شاملة إلى أفغانستان كما فعلت من قبل. ونحن ملتزمون بالانتهاء من المشاريع الجارية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الجديدة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات بمشاركة أفغانية. ونحن نعتبر هذا شرطا مهما للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان وتكاملها العادل والمفيد للجانبين في العلاقات الاقتصادية العالمية.

إن استعداد تركمانستان كدولة مجاورة ومحايدة لتعزيز إقامة الاتصالات المناسبة وتهيئة الظروف لإقامة السلام والوئام والوحدة في أفغانستان في وقت مبكر لم يتغير.

الحضور الكريم!

خلال هذه الدورة، تتطلع تركمانستان إلى مواصلة الحوار الواسع النطاق بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي رأينا أن التعاون الفعال والتوافق العملي بين الصكوك العالمية والإقليمية والوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أصبحا أولوية رئيسية اليوم.

ونحن ندعم التعزيز النشط للتمويل الكافي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من الضروري تنظيم مؤتمر دولي آخر بشأن تمويل التنمية في القريب العاجل.

وسنواصل توجيه انتباه المجتمع الدولي الذي لا يتزعزع إلى المسائل المتعلقة بتخفيف آثار كارثة إيكولوجية في بحر آرال. وتعتزم تركمانستان تحقيق هدف وضع برنامج خاص للأمم المتحدة لحوض بحر آرال مع شركائها من المنطقة خلال الدورة المقبلة.

ولا تزال القضية الإنسانية من بين الأولويات المدرجة في جدول أعمال التعاون لتركمانستان مع الأمم المتحدة.

وتعتزم تركمانستان، بوصفها عضوا في لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية للفترة 2021-2025، تعزيز دورها كهيئة تنسيق رئيسية لوضع نهج وإجراءات منسقة في المسائل العالمية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وشؤون الشباب وتعزيز دور الأسرة التقليدية وغيرها من المجالات.

وستظل سياسة الهجرة مجالا مهما دائما للتعاون بين تركمانستان والأمم المتحدة. وتركمانستان، كونها العضو الدائم في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، ولديها خبرة واسعة في التعامل مع هذه الحالات الإنسانية المعقدة، تقف على استعداد للمساهمة في حل هذه القضايا العالمية.

الحضور الكريم!

إننا متحدون بأفكار وآمال مشتركة ومخاوف وتهديدات تواجهنا جميعا. والخبرة المكتسبة في حل المشاكل المعقدة بصورة مشتركة هي القيمة الحقيقية، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وتركمانستان مستعدة لتقاسمها، وستسعى مع شركائها إلى اتباع نهج وطرق جديدة للتغلب على التحديات التي تواجه الأمم المتحدة.

ونعرب عن التزامنا الراسخ بالتعاون مع الأمم المتحدة، والمشاركة بنشاط في جهودها السياسية والدبلوماسية والمساهمة فيها للحفاظ على الهيكل القائم للأمن العالمي وتعزيزه، والتغلب على عواقب الجائحة، وتنفيذ الخطط والبرامج في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية وغيرها.

وكانت الشراكة مع الأمم المتحدة لتركمانستان ولا تزال تشكل أولوية استراتيجية، وأساسا أيديولوجيا وعمليا لجميع أنشطتنا على الساحة الدولية.

شكراً لكم على حسن استماعكم.

الفلبين (انظر أيضا A/76/PV.4، المرفق الثالث)

خطاب السيد رودريغو روا دوتيرتي، رئيس جمهورية الفلبين

أدلي به يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة

السيد الرئيس

أهنئكم على انتخابكم وأرحب ب "رئاسة من الأمل". صحيح هذا ما نحتاج إليه في هذه الأوقات الصعبة.

لقد قلبت الجائحة حياتنا رأسا على عقب لما يقرب من عامين حتى الآن. فقد تفاقمت أزمة المناخ، وتعمقت أوجه عدم المساواة، وبات التوازن الجيوسياسي في حالة تغير خطير.

ومن المؤكد أن هذه مشاكل معقدة. ولكن هناك أمر واحد واضح – إنها جميعا تضر بالفقراء أشد الضرر. والظلم هو الخيط المشترك الذي يربط هذه القضايا معا.

وعندما تكلمت أمام هذه الهيئة الموقرة في العام الماضي، قلت إن كيفية معالجتنا لهذه المسائل ستحدد مستقبلنا.

ومن وجهة نظري، من المرجح أن يكون ذلك المستقبل مستقبلا من عدم المساواة – حيث يلهث الفقراء ليلحقوا بالأثرياء، بدون أمل أو فرصة للنجاح في سد الفجوة.

ولا يمكننا، بكل صراحة، أن نسمح بحدوث ذلك. إن النظام الجائر هش بطابعه.

علينا أن نعكس المسار.

كيف يمكننا، كحكومات، أن نوفق بين التزاماتنا تجاه مواطنينا ومسؤوليتنا تجاه البشرية؟

وبالنسبة للفلبين، نفهم أننا بحاجة إلى توسيع مفهومنا عن "نحن" ليتجاوز دولتنا، حتى نتمكن من العمل معا لتأمين مستقبلنا المشترك.

وندرك أن تعددية الأطراف الشاملة وحدها يمكن أن تحقق المنافع العامة العالمية التي نحتاجها.

ونعتقد أن الإنصاف والمساواة والاحترام يجب أن تكون دائما أسس مشاركتنا مع بعضنا البعض.

بتلك الأسس وحدها يمكننا تصحيح المظالم التي تحكم على المضطهدين في جميع أنحاء العالم بالعيش حياة من الإهانة. وبالنسبة للآلاف خلال هذه الجائحة – تحكم عليهم بالموت.

سيدي الرئيس، الصورة قاتمة. وهناك جفاف في اللقاحات من صنع الإنسان يعصف بالبلدان الفقيرة.

فالبلدان الغنية تخزن اللقاحات المنقذة للحياة، في حين تنتظر الدول الفقيرة النَّزْرَ من اللقاح. إنهم يتكلمون الآن عن الحُقَن المعززة، في حين تتوق البلدان النامية إلى تناول نصف جرعات لكي تتدبر أمرها من أجل البقاء.

وهذا أمر صادم لا يصدق، ويجب شجبه على حقيقته، وهو عمل أناني لا يمكن تبريره لا من الناحية المنطقية ولا الأخلاقية.

الحقيقة الواضـــحة هي أن هذا الجائحة لن تنتهي ما لم يُهزم الفيروس في كل مكان. واللقاحات أساسية لتحقيق ذلك.

لهذا السبب خصصت الفلبين مليون دولار لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) التابع للأمم المتحدة. هذه مساهمتنا المتواضعة في معركتنا الجماعية ضد كوفيد-19.

ونحث بقوة شركاءنا المتميزين على تقديم الدعم الكامل لمرفق كوفاكس وزيادة تعزيز آليات التعاون الأخرى. ونحن بحاجة إلى ذلك لإنقاذ المزيد من الأرواح، وكسر حلقة المتغيرات، والمساعدة في ضمان الانتعاش الاقتصادي العالمي.

كما كان لجائحة كوفيد-19 تأثير متفاوت على الشعوب، فإن تغير المناخ كشف أيضا عن نقاط الضعف المتباينة لدى البلدان في جميع أنحاء العالم. إن مخاطر وعبء ارتفاع درجة حرارة المناخ ليست هي نفس الدرجة بالنسبة للجميع.

يتمثل أكبر قدر من الإجحاف في كون الذين يعانون أكثر من غيرهم هم الأقل مسؤولية عن هذه الأزمة الوجودية.

ولكننا الآن عند نقطة تحول حرجة، حيث يؤدي عدم التحرك إلى عواقب كارثية للبشرية جمعاء.

إن الفلبين تقبل بنصيبها من المسؤولية وستقوم بدورها في تفادي هذه الكارثة الجماعية. وقد قدمنا أول مساهمة محددة وطنيا بهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 75 في المائة بحلول عام 2030.

وأصدرت تعليمات بوقف مؤقت لبناء محطات جديدة لتوليد الطاقة بالفحم وتوجيها باستكشاف خيار الطاقة النووية.

ولكن هذه المساهمة ستصبح عديمة الجدوى إذا اختار أكبر الملوثين – في الماضي والحاضر – مواصلة "العمل كالمعتاد". ومن هنا نناشد من أجل القيام بعمل يتعلق بالمناخ، لا سيما من جانب الذين بوسعهم ترجيح كفة الميزان حقا.

ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها الطويل الأمد بتمويل المناخ، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في العالم النامي. وهذا التزام أخلاقي لا يمكن التملص منه.

إن انتقال عالمنا إلى اقتصاد أخضر يجب ألا يكون على حساب الحيوية الاقتصادية للبلدان النامية. وببساطة لا يمكن أن يكون ذلك، أو إنه سيكون استهزاء آخر بالعدالة.

السيد الرئيس، يتطلع الشعب الفلبيني إلى حياة مستقرة ومريحة وآمنة ترتكز على الحرية والعدالة والمساواة.

لقد قطعنا أشواطا كبيرة لتحقيق هذه الغاية، بعد أكثر من قرن من بناء الدولة. واليوم، أصبحت الفلبين ذات اقتصاد متوسط الدخل وديمقراطية مزدهرة. ولكن لا تزال هناك تحديات صعبة – وهذا ما لا ننكره.

يعمل ملايين الفلبينيين في الخارج في ظل ظروف صعبة للغاية وغير إنسانية. وندعو إلى إلغاء جميع الهياكل التي تُمَكِّن من استغلال العمال المهاجرين وقمعهم.

إن نظام الكفالة على قدر من الضخامة بحيث يكبل الضعفاء واليائسين والذين لا صوت لهم مع معاناة لا يمكن تصورها.

فلا شيء يبرر استمرار وجود هذا النظام الظالم.

وفي حين أجريت إصلاحات عليه، غير أنه باسم العدالة واللياقة الأساسية، يجب تفكيك نظام الكفالة، عاجلا وليس آجلا.

تسعى الفلبين إلى إقامة شراكات أقوى لحماية حقوق الفلبينيين وتحقيق الإمكانات الكاملة لأمتنا. ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحا، إن ما نعنيه هو شراكة تحترم مصالح شعبنا.

أود القول هذا مرة أخرى: إن حكومتي لديها ولاية والتزام تجاه أبنا شعبي. وسنتعامل مع جميع المجرمين، بمن فيهم الإرهابيون، بكل في قوانيننا من قوة

إن الشعب الفلبيني يريد العيش في سلام وأمن في دياره ومجتمعاته، ومن دون أن يتعرض للأذى والخطر من جانب الخارجين على القانون.

ولكن تحقيق هذا الهدف لم يخل من التحديات.

أقول هذا بعبارات لا لبس فيها: القانون ينطبق على الجميع.

أوعزت إلى وزارة العدل، والشرطة الوطنية الفلبينية باستعراض مسار حملتنا ضد المخدرات غير المشروعة. أما الذين يتبين بأنهم قد تصرفوا خارج الحدود أثناء العمليات فيجب أن يحاسبوا وفقا لقوانيننا.

لقد وضعنا مع الأمم المتحدة اللمسات الأخيرة على برنامجنا المشترك لحقوق الإنسان. وهذا نموذج للمشاركة البناءة بين دولة عضو ذات سيادة والأمم المتحدة.

ويجب أن يأتي التغيير الهادف من الداخل لكي تُكتب له الديمومة. أما فرض إرادة المرء على الآخر، مهما كان القصد نبيلا، فلم ينجح قط في الماضي. ولن يكتب له النجاح أبدا في المستقبل.

كم عدد البلدان التي يجب أن تتفكك وتنحدر إلى الفوضى قبل أن يفهم الأقوياء هذا الدرس البسيط؟

في معالجة المشاكل المعقدة في بناء الدولة، فلننظر في النُهج العملية التي تجمع بين المُثل العليا والواقع. ومن المؤكد أنها قد تقودنا إلى حلول غير كاملة، ولكنها، مع ذلك، حلول ناجحة فعلا.

نحن جميعا ندفع ثمن مغامرات القلة التي تتحول إلى كوارث إنسانية.

لقد فتحت الفلبين أبوابها أمام المواطنين الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال الفارين من الصراع، وذلك تماشيا مع تقاليدها الإنسانية العريقة.

يتعين علينا بوصفنا مجتمعا عالميا واحدا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة الشعب الأفغاني وجميع الذين ما برحوا يعاونون.

أما بالنسبة للروهينغيا، فقد أصدرت تعليمات لوزارة العدل بالعمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعداد برنامج تعاوني لعدد محدد من الروهينغا، بما يتماشى مع قدراتنا.

إن الفلبين ذات موارد محدودة في هذه الأوقات الاستثنائية. ولكننا سنفعل ما يمكننا القيام به من أجل الإنسانية والارتقاء بالكرامة الإنسانية.

سيدي الرئيس، في فترة نشهد فيها تغيرا جغرافيا سياسيا عميقا، من الحيوي لجميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، أن تلتزم بسيادة القانون التزاما كاملا وثابتا.

إن أي عالم خالٍ من القانون، هو عالم تعصف به الكوارث، ويكون الضعفاء فيه تحت رحمة الأقوياء. لذلك لا يمكن أن يوجد أساس مقبول آخر للنظام العالمي سوى القانون.

ويجب أن نحل النزاعات سلميا، كما تجلى ذلك في إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

إن الفلبين إحدى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وشأنها شأن غيرها من أصحاب المصلحة في ضمان بقاء بحر الصين الجنوبي بحرا من السلام والأمن والرخاء.

توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 وجائزة التحكيم لعام 2016 بشأن بحر الصين الجنوبي مسارا واضحا نحو حل عادل وعادل ومربح للجميع.

ويجب النظر إلى الجائزة بوصفها منفعة شاملة لجميع الذين يؤيدون سيادة القانون.

لا يمكن لأي قدر من التجاهل المتعمد من جانب أي بلد، مهما كان كبيرا وقويا، أن يقلل من أهمية قرار التحكيم.

سيدي الرئيس، إننا نواجه أزمات متعددة تتطلب إدارة عالمية فعالة. ومع ذلك، فقد ثبت أن مؤسساتنا، بما فيها الأمم المتحدة، غير كافية.

إن الأمم المتحدة نتاج حقبة ماضية لزمن بعيد. ولم تعد تجسد الواقع السياسي والاقتصادي المعاصر.

والديمقراطية والشفافية مفهومان يتردد صداهما في أروقة الأمم المتحدة. ولكن من المفارقات أن مجلس الأمن الذي يحتل قمة هيكل الأمم المتحدة ينتهك كل مبدأ من مبادئ هذه القيم. وإنه ليس ديمقراطيا ولا شفافا في تمثيله وعملياته. لقد تكلمت العديد من الدول الأعضاء بحزم، ونُقر بذلك. ولكن ببساطة هذا ليس صحيحا.

إذا أرادت الأمم المتحدة أن تقود العالم في عملية الخروج من الأزمات العديدة التي نواجهها، فلا بد من أن تتغير الأمور. ويتعين على الأمم المتحدة أن تُمَكِّن نفسها من خلال إصلاح نفسها. وفي ذلك يكمن أمل البشرية.

أشكركم.

رواندا (انظر أيضا A/76/PV.4، المرفق الرابع)

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا،

أدلي به يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة

معالي السيد عبد الله شاهد، رئيس الجمعية العامة

معالي الأمين العام، أنطونيو غوتيريش

فخامة رؤساء الدول والحكومات

المندوبون الموقرون

لقد تحدَّت جائحة كوفيد-19 النظام الدولي على نحو غير مسبوق.

ومع ذلك، وإلى جانب الأمثلة المؤسفة على عدم المساواة، شهدنا أيضا دليلا على روح التضامن والإنصاف على الصعيد العالمي، مما يجسد أفضل قيم منظمتنا.

وآلية كوفاكس، على الرغم من محدوديتها، هي أحد هذه الأمثلة. وبدون هذا النظام، لكان العجز في اللقاحات في أفريقيا أكثر حدة.

ولكن يمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد، لتسريع توزيع اللقاحات في أفريقيا. فالقيام بذلك يعود بالفائدة على العالم بأسره.

كما أن الخطوات الإيجابية من مختلف الشركاء والشركات نحو بناء القدرة المحلية على تصنيع اللقاحات هي أيضا موضع ترحيب كبير.

ويجب أن نستغل هذا الزخم الإيجابي لبناء قدرة على الصمود في وجه الجوائح على المدى الطويل، حيث تشتد الحاجة إليها.

والتعاون في مجموعة السبعة ومجموعة العشرين لإصدار حقوق سحب خاصة جديدة مثال إيجابي آخر.

ومن شأن إعادة التخصيص الطوعي الإضافية لحقوق السحب الخاصة الجديدة على البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، أن يساعد على إيجاد الحيز المالي اللازم للتعافي من الجائحة على نحو أسرع وأكثر إنصافا.

غير أن العالم بعيد بشكل خطير عن المسار الصحيح صوب أهداف التنمية المستدامة، كما أبرز خلال مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية اليوم.

وللإنصاف، كنا متأخرين عن الجدول الزمني المحدد لبلوغ أهداف التنمية المستدامة حتى قبل أن تضرب الجائحة. ولكنّ هناك الآن اهتماما متزايدا بكيفية إعادة تركيز جهودنا، واللحاق بالركب.

ويتعين علينا أن نحول هذا الشعور بالإلحاح إلى التزام سياسي دائم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجب أن يضع ذلك الالتزام التخفيف من آثار تغير المناخ في صميم جهودنا.

إن حدة الكوارث المتصلة بالطقس تتزايد عاما بعد عام.

ولا يمكننا تحمل أن تكون نتيجة الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر غير حاسمة أو مثيرة للخلاف.

وعلينا أيضا أن نؤكد مجددا على أهمية الحكم والمساءلة اللذين محورهما المواطن.

وهذا لا يضمن الرفاه والتقدم المادي فحسب، بل يكفل أيضا الأمن والاستقرار والثقة في المستقبل.

ويجب تسمية الأيديولوجيات المتطرفة التي تحرك الإرهاب والإبادة الجماعية، وتحديدها في وقت مبكر، وتفكيكها، بدون غموض أو تردد.

وفي هذا الشأن، لا يمكننا أن نمارس الألاعيب السياسة.

وأود أن أختتم بياني بتأييد قوي لتقرير الأمين العام فيما يتعلق بخطتنا المشتركة.

والأمين العام محق في تحذيره من احتمال انهيار النظام المتعدد الأطراف، في مواجهة جائحة كوفيد، وتفاقم النزاعات، وحالة الطوارئ المناخية، والفقر المزمن.

وسيكون لذلك عواقب وخيمة علينا جميعا، وينبغي أن تؤخذ المخاطر على محمل الجد.

وتستحق خطة عمل الأمين العام دعمنا الكامل، ولا سيما الحاجة إلى خطة تطعيم عالمية، وتجديد الثقة بين الحكومات والمواطنين، وزيادة التركيز على احتياجات الشباب، وتجديد الالتزام بالتفكير والعلم القائمين على الحقائق.

وسواء تمكنا من الحضور شخصيا لدورة الجمعية العامة السابعة والسبعين في عام 2022، أو لمؤتمر قمة المستقبل الذي اقترحه الأمين العام، فإن ذلك يتوقف على الإجراءات التي نتخذها جميعا في الأشهر المقبلة.

ويمكن تحقيق ذلك بتصميم وتركيز.

أشكركم على حسن إصغائكم.

الأرجنتين (انظر أيضا A/76/PV.4، المرفق الخامس)

خطاب السيد ألبيرتو فرنانديس، رئيس جمهورية الأرجنتين

أدلي به يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة

[الأصل: بالإسبانية]

لقد جئت إلى هذا المنتدى العظيم في وقت فريد تشـــهده البشـــرية، حيث نواجه ثلاث جوائح ذات ذور مشـــتركة: جائحة عدم المســـاواة العالمية، وجائحة تغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وهذا ليس مجرد تغيير في الاتجاه بل تغيير حقيقي في حقبة الزمن.

وتقترن صرخة الأرض الجريحة بصرخة شعوب بأكملها غارقة في الضعف والتخلف. وقد كشفت الجائحة عن عولمة عدم المساواة، وفي الوقت نفسه، عن ضعف يتجاوز الحدود.

كما كشفت الجائحة عن خطر الجشع والهدر والبطء في توفير استجابات داعمة للمشاكل العالمية.

ولهذا السبب بالذات، أود أن أؤكد أمام هذه الجمعية على الاقتناع بوجوب أن تكون لقاحات كوفيد-19 من المنافع العامة العالمية.

وترحب الأرجنتين بالمقترحات المتعلقة بالبراءات في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل المساعدة على تعزيز إنتاج اللقاحات والقدرة التنافسية وتطويرها محليا.

ومع تركيز الســياســات العامة على الدعم القوي للبحث والتطوير، تمكن بلدنا من الانضــمام إلى سلاسل الإنتاج العالمية للقاحين دوليين، ولدينا قدرة إنتاجية للدورة بأكملها تسمح لنا بإدخال تطويرات جديدة.

ومن الواضح أن الأمر لا يتعلق الآن بمعالجة أثر الجائحة من حيث الرعاية الصحية فحسب، بل وأيضـــا تعافي الحالة الاقتصـــادية والاجتماعية، التي تســـير جنبا إلى جنب مع رعاية موطننا المشـــترك – كوكب الأرض.

ونحن ملتزمون التزاما كاملا باتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

ومع التحول إلى الطاقة المتجددة؛ واعتماد تكنولوجيات نظيفة للحد من انبعاثات الميثان؛ والقضـــاء على إزالة الغابات غير المشروعة؛ وإعادة تأهيل نظمنا الإيكولوجية.

تمثل كل هذه الالتزامات خطوة أخرى من جانب بلدنا نحو مســـار يتفق مع هدف الإبقاء على الاحترار العالمي عند مستوى 1.5 درجة مئوية وتحييد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام 2050.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أن أيا من ذلك لن يكون ممكنا إذا لم نعالج مســـألة "ســـيف ايموقليس" المسلط فوق الرؤوس وهو عدم المساواة العالمية: إعادة هيكلة لبنيان االيلعالمي.

وكما قال الأمين العام، من المحزن بصراحة أن الالتزام بتقديم 100 مليار دولار إلى البلدان النامية للعمل المناخي لم يتحقق خلال 10 سنوات.

وستكون العدالة المناخية مجردوهم بدون الإنصاف المالي والضريبي الشامل، الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية.

وينطبق ذلك على سياق ما بعد انتشار الجائحة، حيث يلوح خطر انتشار الديون الخارجية الكارثية على نطاق واسع في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تنفق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 57 في المائة من صادراتها على خدمة الديون الخارجية.

وأذكر مسألة الدين الخارجي مع الأسف الشديد من جانب الأرجنتين، البلد المثقل بالديون السامة وغير المسؤولة لصندوق النقد الدولي.

ولإعطاء العالم فكرة عن حجم "القتل بالديون" ذاك، أود أن أذكر رقما واحدا:

بلغت الأموال المخصصة للأرجنتين التي وافق عليها صندوق النقد الدولي فيما يتصل بهذا الدين الذي لا يمكن تحمله 57 مليار دولار – وهو نفس المبلغ الإجمالي الذي صرفته المنظمة إلى 85 بلدا في العالم في عام الجائحة.

وأكرر: لقد أعطونا في سنة واحدة تقريبا نفس المبلغ الذي أعطوه لـ 85 بلدا في جميع أنحاء العالم في عام الجائحة.

ولا يوجد أي مبرر منطقي تقني أو منطق أخلاقي أو مراعاة للاعتبارات السياسية يمكن أن تبرر هذه المفارقة.

والأمر الأكثر خطورة هو أن جزءا كبيرا من الأموال المقدمة للأرجنتين قد استنزف من البلد بسبب تحرير غير مسؤول لحساب رأس المال.

ومن منطلق حالة "القتل بالديون" التي توجه صرخة للعالم المالي العالمي، أؤكد أن استعادة مبادئ القدرة على تحمل الديون التي نوقشت واتفقت عليها الأمم المتحدة في القرار 319/69 لعام 2015 هي أمر أساسي.

ولهذا السبب، نؤيد أيضا فكرة تعزيز اتفاق متعدد الأطراف شامل للجميع يمكن أن يعالج بشكل كامل المسائل المتصلة بإعادة هيكلة الديون السيادية.

ونعتقد أن تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمجموعة العشرين، وإن كان ذا قيمة، هو تدبير مؤقت وغير كاف لا يعالج بصورة كاملة مسألة تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها.

وبالمثل، لا يزال الافتقار إلى إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون للبلدان المتوسطة الدخل يشكل فجوة كبيرة في الإدارة المالية العالمية.

ولذلك، نشجع على توسيع نطاق الإطار المشترك الجديد لبلدان مجموعة العشرين ليشمل تخفيف عبء ديون البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل.

ونقترح أيضا لتصنيف مخاطر الائتمان للبلدان، الذي هو حاليا في أيدي بضع وكالات خاصة، أن يكون جزءا من برنامج إصلاح الهيكل المالي العالمي.

هذا التغيير، وإن كان صعبا، ليس مستحيلا.

ونرحب بتوسيع وتوزيع حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، وهي مبادرة فتحت الباب للأمل. ما لم يكن يخطر على البال قبل عام أصبح الآن حقيقة واقعة.

يجب أن تؤدي هذه المسألة إلى إبرام اتفاق رئيسي للتضامن البيئي يشمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المعرضة للأخطار المناخية والمالية الشديدة.

اتفاق يسمح بتمديد شروط سداد الديون وتطبيق معدلات فائدة أقل في ظل الظروف الحالية من الضغط المالي والصحي والبيئي.

ويجب أن نعزز نظم التمويل المستدامة التي تدعم آليات الدفع لخدمات النظم الإيكولوجية ومفهوم المديونية البيئية.

وتمثل مقايضات الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ خطوة إيجابية أخرى.

كما أن رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، من خلال حشد الأموال من المساهمات المقدمة من البلدان، هي مهمة عاجلة.

ومن الضروري أيضا تكثيف النقاش حول الحد الأدنى العالمي الجديد للضريبة.

إن ما حددته مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين هو خطوة أولى، ولكنه لا يكفي لكي تستفيد منه الاقتصادات الناشئة. ومن الضروري العمل من أجل اتباع نهج تعاوني يمكن أن تصبح فيه أهداف التنمية المستدامة حقيقة واقعة.

زملائي الأعزاء،

إن الأزمة التي تسبب فيها كوفيد-19 هي أيضا أزمة حقوق إنسان.

فلقد أدت هذه الجائحة إلى تفاقم العنف ضد المرأة، وكثفت وصم المهاجرين، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، والأقليات العرقية، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والمسنين، والمعوقين، وكان له أثر خطير على الشعوب الأصلية.

إننا نواجه التحدي المتمثل في تشكيل بداية جديدة نحو مجتمعات أكثر عدلا وشمولا وديمقراطية.

إن المنع والإنذار المبكر من الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية، يجب أن يكونا من المهام الرئيسية للأمم المتحدة.

والأرجنتين ملتزمة التزاما راسخا بالمضي قدما نحو تعميم الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي هي صك بالغ الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونحن نعمل حاليا مع فرنسا على شن حملة ثالثة من أجل تعميم هذه الاتفاقية بحيث تصدق عليها دول أخرى، وذلك بهدف التوصل إلى 100 تصديق بحلول عام 2025.

وتتحمل الأرجنتين أيضا المسؤولية عن المطالب التاريخية لحركات المرأة والتنوع.

ويتجلى هذا الالتزام على الصعيد الوطني، وأسمى تعبير عنه هو إنشاء وزارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنوع.

ومع اعتماد قانون تقنين الإجهاض، تولت الدولة الأرجنتينية مسؤولية سن التشريعات والحماية من خلال السياسات العامة لصالح صحة وحياة النساء والأشخاص من الهويات الجنسانية الأخرى القادرين على الإنجاب.

في الوقت نفسه، اعتمدنا قانون الرعاية الصحية الشاملة أثناء الحمل والطفولة المبكرة، والذي يوسع نطاق الاستحقاقات والحقوق ويكفل الرعاية الصحية للمرأة أثناء الحمل وللأطفال في السنوات الأولى من العمر.

وقد عقدت حكومة الأرجنتين العزم على تعزيز الرعاية المقدمة للنساء ضحايا العنف، مع التركيز على البعد الجنساني في تدابير السياسات الاجتماعية والعمالية وتعزيز المسؤولية المشتركة وتوزيع مهام الرعاية توزيعا أكثر عدلا.

وفيما يتعلق بحقوق التنوع، أحرزنا تقدما في تدابير تاريخية لتوسيع نطاق الحقوق والاعتراف بها، مثل اعتماد قانون بشأن فرص العمل للمتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسيا، والذي ينص على أنه يجب على الحكومة الوطنية أن تضمن أن يكون ما لا يقل عن 1 في المائة من قوتها العاملة من المتشبهين بالجنس الآخر والمتحولين جنسيا ومغايري الهوية الجنسانية، ومرسوم ينص على إصدار وثائق هوية وطنية تعترف بالهويات غير الثنائية.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى آفة الإرهاب.

تولي الأرجنتين أهمية للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل دعم الدول في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين.

بعد مرور 27 عاما على الهجوم على مقر الجمعية الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، نواصل انتهاج السياسة المستمرة والتي بدأت في هذا المجال في عام 2003، وهي مطالبة سلطات جمهورية إيران الإسلامية بالتعاون مع السلطات القضائية الأرجنتينية للمضي قدما في التحقيق في الهجوم.

ونكرر طلبنا من المجتمع الدولي بالامتثال للمتطلبات الواردة في الإخطارات الحمراء الصادرة عن منظمة الإنتربول في حالة احتمال وجود من يُشتبه فيه على أراضيه، وهو ما لم تتوقف الأرجنتين أبدا عن المطالبة به.

الزملاء من جميع أنحاء العالم،

فيما يتعلق بمؤتمر قمة النظم الغذائية، الفعالية التي أرحب بها، أود أن أقول إن الموضوع، في رأيي، ذو أهمية خاصة ليس للأرجنتين فحسب، بل لنا جميعا بالنظر إلى وضعنا كمنتجين ومصدرين للأغذية الصحية والمغذية للعالم بأسره.

ونعتقد أن التحول نحو الاستدامة في نظم إنتاج الأغذية يجب أن يكون تدريجيا ويتماشى مع الطرق والأطر الزمنية التي يقررها كل بلد على أساس ظروفه الإنتاجية والاقتصادية والاجتماعية.

فلا يوجد نموذج إنمائي واحد يخدم جميع دول العالم. ولذلك فإن اتباع نهج شـــامل للنظم الغذائية المستدامة أمر أساسي، مع إيجاد حلول مصممة خصيصا للحالة والاحتياجات الاجتماعية استنادا إلى أدلة علمية دامغة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أذكر مسألة ذات أهمية كبيرة لدولتنا.

تؤكد جمهورية الأرجنتين من جديد حقوقها المشروعة وغير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي جزء من الأراضي الوطنية الأرجنتينية. إن المملكة المتحدة تحتل تلك الأراضي بصورة غير قانونية منذ أكثر من 188 عاما.

وبصـــرف النظر عن اعتزام المملكة المتحدة الإبقاء على الحالة الاســـتعمارية غير المشـــروعة بوضـوح، لا يوجد سـبب يمنع اسـتئناف الحوار الثنائي بشـأن مسـألة مالفيناس الآن. لقد ظل مطلب القرار 2065 (د-20) لعام 1965 ساريا، وتم تكراره في مناسبات عديدة، كان آخرها اتخاذ لجنة المسائل السياسية الخاصـة وإنهاء الاستعمار لقرار جديد بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة في 24 حزيران/يونيه.

المملكة المتحدة مستمرة في موقفها المتمثل في تجاهل الدعوة إلى استئناف المفاوضات بشأن النزاع الإقليمي، وقد فاقمت النزاع بالدعوة إلى الاســـتغلال غير القانوني والأحادي للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة – وهو إجراء يتعارض مع قرار هذه الجمعية 31/49.

كما أنها تصر على وجود عسكري غير مبرر ومفرط في هذه الجزر، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى التوتر في منطقة توصف بأنها منطقة سلام وتعاون دولي.

وقد طلبنا من الأمين العام أن يجدد جهوده في إطار ولاية المســـاعي الحميدة التي عهدت بها إليه هذه المنظمة.

باختصار وفي الختام.

مثلما نرفض جميع أشكال الاستعمار، نحن نفهم أيضا أن البشرية تواجه التحدي المتمثل في الجمع بين التغير التكنولوجي الســريع والتدهور البيئي المميت ورؤية التنمية البشــرية الشــاملة والعدالة الاجتماعية العالمية.

هذا ليس خيارا. فإما التضامن أو الانقراض.

فلن نخرج من الجائحة الثلاثية التي ذكرتها في البداية إلا بقيادة جريئة وأفكار ومخططات مبتكرة تجعل ما يبدو وهما أمرا ممكنا.

فعقارب الساعة تدور. وليس لدينا وقت نضيعه. فإما أن نعمل الآن أو لا نعمل مطلقا. والتاريخ لن يحكم علينا بأقوالنا بل بأفعالنا.

بلغاريا (انظر أيضا A/76/PV.4، المرفق السادس)

خطاب السيد رومن راديف، رئيس جمهورية بلغاريا

أدلي به يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة،

أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لسعادة السفير فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين، وعن تقديري البالغ للطريقة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في ظل الظروف غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

وكذلك أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين الحالية معالي عبد الله شهيد، وزير خارجية ملديف الذي زار بلدي مؤخرا، وأرجو له كل النجاح في مسعاه للاضطلاع بمهمته المقبلة التي لا تزال تواجه تحديات فيروس كورونا.

وأود أن أبدأ بالاقتباس من أقوال الأمين العام السابق للأمم المتحدة الراحل كوفي عنان:

”إننا نتشاطر الآن مصيرا مشتركا أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. ولن نتمكن من امتلاك زمامه ما لم نواجهه معا. وهذا، يا أصدقائي، هو سبب وجود الأمم المتحدة.“

وقد أوجدت جائحة كوفيد-19 المستعرة في أجزاء كثيرة من العالم، والعديد من التحديات العالمية غير المسبوقة في معظمها التي نواجهها في ذات الوقت، الحاجة إلى أن تدعم جميع البلدان نهجا متعدد الأطراف أكثر فعالية واتساقا يقوم على القواعد مع منظومة الأمم المتحدة في صميمه. فتعددية الأطراف هي مفتاح مستقبلنا ولا بديل لها. وهذا يشكل أولوية قصوى بالنسبة لبلغاريا، ونحن نؤيد تعميق الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، فضلا عن انخراطه على نحو أكثر نشاطا مع بلدان ثالثة ومنظمات إقليمية.

وأكثر المهام إلحاحا أمامنا هي:

- منع انتشار فيروس كورونا؛
- والتركيز على الانتعاش الاقتصادي العالمي والحد من التفاوتات الاقتصادية المتزايدة؛
- والتعجيل بإحراز التقدم في مجال تغير المناخ والتنمية المستدامة؛
- ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، فضلا عن تعزيز الأمن السيبراني.

السيد الرئيس،

إن من الحيوي أن نقف جميعا دعما لأضعف البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم وتضامنا معها، بتوجيه من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. وقد شارك بلدي بلغاريا في الجهود الرامية إلى توفير اللقاحات للمحتاجين بتقاسم إمداداتها الزائدة من خلال آليات الاتحاد الأوروبي وعلى أساس ثنائي.

وقد أدت جائحة كوفيد-19 وتغير المناخ معا إلى إهدار عقد كامل من التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أجزاء كثيرة من العالم. ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق الاستدامة من دون معالجة آثار تغير المناخ والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي.

ويجب علينا أن نبني القدرة على الصمود لتحقيق الحد الأقصى لاستجابتنا الجماعية. وعلينا أن نعزز أمن سلاسل إمداداتنا والبنية التحتية الحيوية وشبكات الطاقة، فضلا عن استعدادنا لمواجهة الجوائح والكوارث الطبيعية. ويجب أن توجه جهودنا ضد الهجمات الإلكترونية الخبيثة المتزايدة تواترا والشديدة التي تستغل نقاط الضعف في مجتمعاتنا الديمقراطية.

السيد الرئيس

يساور بلغاريا قلق بالغ إزاء استمرار التهديدات للأمن والاستقرار في أجزاء عديدة من العالم. وليست الحالة في أفغانستان والشرق الأوسط والأزمة المستمرة في أوكرانيا سوى بعض منها.

ونشاطر القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في أفغانستان بعد استيلاء طالبان على السلطة، ما يهدد بتعريض الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققها ذلك البلد على مدى السنوات العشرين الماضية للخطر. وتمتد المخاطر على الاستقرار والأمن إلى المنطقة بأسرها وتتعداها بكثير. لقد أدانت بلغاريا الهجمات التي وقعت بالقرب من المطار الدولي في كابول في 26 أغسطس 2021. وأسفرت الهجمات، التي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان مسؤوليته عنها، عن مقتل وإصابة أكثر من 300 مدني، من بينهم نساء وأطفال وأفراد عسكريون. ويشكل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. فيجب على جميع الدول أن تكافح الإرهاب من خلال تضافر الجهود المتعددة الأطراف، وبكل الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي.

وتؤيد بلغاريا، كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي، التزام الاتحاد الأوروبي بالعمل مع الشركاء الدوليين على إيجاد حلول دائمة للاجئين الأفغان وتلبية احتياجات البلدان التي تستضيف أعدادا كبيرة منهم. وقد اتخذنا قرارا – كتعبير عن تضامننا – باستقبال ما يصل إلى 70 مواطنا أفغانيا عملوا في بعثات بلغاريا أو الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي وأسرهم.

وتشاطر بلغاريا الرأي المتمثل في أن استمرار العمل الإنساني في أفغانستان أمر أساسي للاستجابة للأزمة الإنسانية التي تتكشف والتي يغذيها النزاع والجفاف الشديد وجائحة كوفيد-19.

لانتقل الآن إلى الشرق الأوسط. إننا ندين الهجمات الصاروخية على إسرائيل والاستخدام غير المتناسب للقوة انتقاما، بينما نعترف اعترافا تاما بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. ويساورنا قلق بالغ إزاء العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ التصعيد المميت بين إسرائيل والمسلحين في غزة في وقت سابق من هذا العام واستمرار تكبد الخسائر في الأرواح والإصابات الخطيرة كما ذكر منسق الأمم المتحدة الخاص المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط في تقريره لمجلس الأمن.

ولا بديل لحل النزاع بين إسرائيل وفلسطين من خلال إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وندعو كلا الجانبين إلى استخدام أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال والاستفزازات الأحادية الجانب وإعطاء فرصة للمفاوضات والحوار فضلا عن تدابير بناء الثقة.

إن بلغاريا تقدر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تقديرا عاليا وستواصل دعمها سياسيا وماليا على السواء.

وتواصل بلغاريا الدعوة إلى حل الأزمة في أوكرانيا على أساس التنفيذ الكامل والشامل لاتفاقات مينسك، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولا بد من كفالة احترام حقوق الإنسان في سياق الجائحة المستمرة لأنها تكتسي أهمية قصوى لتحقيق الأمن والرخاء والسلام. إن حماية حقوق الطفل أولوية رئيسية لبلدي فيما يتعلق بحقوق الإنسان، مع التركيز بقوة على التعليم الشامل للأطفال المعوقين وعملية إنهاء الإيداع في مؤسسات الرعاية. ونصر علاوة على ذلك على تمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق المعوقين، فضلا عن مكافحة معاداة السامية وكراهية الإسلام وخطاب الكراهية.

ولتعزيز هذه الأولويات على المستوى العالمي، تدعم بلغاريا جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتنخرط بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة – حاليا كعضو في مجلس حقوق الإنسان.

إننا بحاجة إلى تنشيط الأمم المتحدة للتصدي بفعالية للتحديات العديدة التي يواجهها العالم اليوم. وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل بلغاريا العمل من أجل تحقيق فعالية الأمم المتحدة واستعدادها استعدادا كافيا للاستجابة لاحتياجات البشرية في القرن الحادي والعشرين. ونؤيد الإصلاح الشامل في جميع مجالات نشاط المنظمة.

وترحب بلغاريا بتقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة". ونشيد بصفة خاصة بكونه موجها نحو المستقبل مع تركيز قوي على الشباب، إذ إن القرارات التي تتخذ اليوم ستشكل حياة الأجيال المقبلة.

إن بلغاريا ملتزمة التزاما قويا بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، وهي قلقة إزاء التحديات المستمرة المتعلقة بالسيولة، التي تقوض قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها وعلى الاضطلاع بعملها.

سيدي الرئيس،

في الختام، اسمحوا لي أن أكون متفائلا. في بداية المنظمة العالمية، قال رالف بنش، وهو عالم سياسي ودبلوماسي أمريكي شهير وناشط بارز في مجال الحقوق المدنية وحائز على جائزة نوبل للسلام تقديرا لوساطته في إسرائيل في أواخر الأربعينات من القرن الماضي: "الأمم المتحدة هي أملنا الكبير الوحيد في إيجاد عالم سلمي وحر". وأود أن أضيف أن الأمم المتحدة هي أملنا الكبير الوحيد في أن ندير بأمان دفة قارب مصيرنا المشترك فيما نخوض غمار بحار مضطربة لم تُستكشف نحو مستقبلنا، ويجب علينا جميعا أن نقف صفا واحدا في دعمها.

شكرا السيد الرئيس.

الصومال (انظر أيضا A/76/PV.4، المرفق السابع)

خطاب السيد محمد عبد الله محمد فرماجو، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية

أدلي به يوم الثلاثاء 21 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العامة الرابعة للجمعية العامة

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد تحدت جائحة كوفيد-19 الصحة العالم حقا بطرق لم تكن متوقعة أبدا. ففي جميع أنحاء العالم، فقد الناس حياتهم وسبل عيشهم وهم يواجهون التحدي الهائل المتمثل في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم وبلدانهم خلال فترة من تاريخ البشرية يكتنفها بشدة عدم اليقين. غير أن عدم اليقين وعدم القدرة أمران مختلفان: وأعتقد اعتقادا قويا أننا كمجتمع دولي يمكن ويجب أن نتعافى معا بالبقاء متفائلين. وعبر التاريخ، واجهت البشرية تحديات، ولكن لم تُهزم قط روحنا الجماعية وتصميمنا على التعلم والمشاركة والتقدم والازدهار من خلال الشراكة الفعالة. وقد أثبت لنا كوفيد-19 أنه عندما تحل كارثة وجودية، يمكننا كمجتمع دولي أن نرقى إلى مستوى التحدي معا. ومن المناسب تماما أن تركز الدورة السادسة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة على "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل".

فبناء القدرة على الصمود من خلال الأمل والعمل الجاد والشراكات المتعددة الأوجه أمر لا بد منه لتحقيق التعافي العادل والشامل من كوفيد-19. ولقد كشفت الجائحة الصحية العالمية عن العالم غير المتكافئ بشكل مخيف الذي نعيش فيه جميعا اليوم. وأبرزت وتيرة الاستجابة المختلفة داخل الدول والمنظمات الإقليمية الفجوة الشاسعة الموجودة من حيث الفرص بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، حيث لا تزال بلدان مثل بلدي تكافح من أجل توفير التطعيم لمعظم مواطنينا. ومن الضروري الاعتراف بأن الاستجابة لكوفيد-19 تتطلب التزاما متجددا بتوفير اللقاحات للجميع. فسلامة الإنسان هي حجر الزاوية في أي تعاف مستدام من هذه الجائحة الصحية الكارثية.

من دواعي فخري أن أقول إن الحكومة الاتحادية الصومالية استجابت بسرعة للجائحة الصحية في البلد. وقد أعطت سياساتنا الأولوية لحياة مواطنينا، وخُصصت معظم مواردنا الوطنية ورأس المال البشري المتاح لإنقاذ الأرواح من خلال توفير الخدمات الطبية المباشرة وتبادل المعلومات. وعلى الرغم من الأثر المدمر الذي خلفه مرض كوفيد-19 على حياة الأفراد وسبل العيش والاقتصاد، فإنه حفز الشعب الصومالي الصامد، بما في ذلك القطاع الخاص والشتات، فضلا عن الشركاء الدوليين على بذل كل ما في وسعهم للتخفيف من أسوأ الآثار. وتستمر هذه الشراكة القوية والحسنة التوقيت حتى يومنا هذا، وهي تنقذ الأرواح وتخلق الفرص التي يحتاجها شعبنا بشكل عاجل للتعافي بسرعة وعلى نحو مستدام.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن التعافي من الأثر العالمي لكوفيد-19 هو في الواقع أولويتنا الجماعية الوحيدة الأكثر أهمية. ولا توجد دولة أو مجتمع محلي أو فرد لم يتأثر سلبا. ومع ذلك، يجب أن نفهم جميعا أن هذا التعافي يجب أن يرتكز على سياسات واستراتيجيات مبتكرة ومستدامة تتمحور حول الإنسان، ويتم تنفيذها في شراكة عبر القارات.

ونحن مصممون في الصومال على ضمان أن تكون استراتيجياتنا الوطنية للإنعاش متوافقة مع خطتنا التاسعة للتنمية الوطنية. ويركز جوهر هذا الأمر على إعادة بناء مجتمع صومالي قوي ومتماسك وعادل، تدعمه مؤسسات قوية وفرص.

لقد تأثر الاقتصاد الصومالي تأثرا شديدا بجائحة كوفيد-19 مثل أي مكان آخر في العالم، ولكن هذا لم يمنعنا من الاستمرار بنجاح في مسار الإصلاح الاقتصادي الوطني. وعززت النجاحات التي حققتها هذه الإصلاحات الثقة بين الحكومة الصومالية والشركاء في القطاع العام والشركاء الدوليين وساعدت على تقديم الخدمات العامة الأساسية. وبسبب هذه الجهود الإصلاحية الواضحة، قدم العديد من شركائنا الدوليين القيمين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، تمويلا في صورة منح تمس الحاجة إليها للتخفيف من أسوأ آثار جائحة كوفيد-19، وهو أمر نقدره بشدة.

إن الإصلاحات الاقتصادية مفتاح الانتعاش والتنمية المستدامين في الصومال. وفي هذا الصدد، نحن مصممون على مواصلة تنمية قاعدة إيراداتنا المحلية وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، فضلا عن العمل بشكل أوثق مع شعبنا وجميع شركائنا في التنمية لضمان أن يكون انتعاش الصومال من كوفيد-19 سريعا ومستداما.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن حماية البيئة أولوية عالمية ملحة تلتزم بها الحكومة الصومالية. والصومال لديه واحد من أطول السواحل في العالم وأراض شاسعة صالحة للزراعة وإمكانات ضخمة للاقتصاد الأزرق. وفي الواقع، فإن الموارد الطبيعية العديدة للصومال هي جواهر التاج الاقتصادي الحالي والمستقبلي للبلد، ولا يمكن للشعب الصومالي الصامد أن يستفيد منها حقا إلا من خلال حماية بيئتنا. ومع ذلك، فإن الصومال يواجه مباشرة النتائج المؤلمة للاحترار العالمي.

ويواجه الصومال تحديات دورية بسبب موجات الجفاف المتكررة والفيضانات في العام نفسه. ويترتب على ذلك عواقب إنسانية واقتصادية مؤلمة، حيث فقدت أرواح وسبل عيش كثيرة نتيجة لذلك. وأدت التحديات البيئية التي تواجه الصومال إلى انعدام الأمن الغذائي وزيادة عدد المشردين داخليا الذين يعيشون في المدن الكبرى مثل مقديشو وإلى إضعاف الشبكات الاقتصادية المجتمعية الريفية التقليدية التي لبت احتياجات الشعب الصومالي على مدار قرون.

يقول مثل صومالي: "تعيش المدينة بالاعتماد على ما يقدمه الريف"، ولكن للأسف اليوم، يبدو أن سكان الريف قد نزحوا إلى المدن الكبرى. وهذا أمر غير مستدام، لا يساعد بالتأكيد على تحقيق التنمية الطويلة الأجل التي تتوخاها الحكومة الصومالية وشعبها للمضي قدما.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن من الواجب الجماعي لجميع الدول والمجتمعات والأفراد الاستجابة لاحتياجات الكوكب. ويجب علينا جميعا أن نفعل كل ما في وسعنا للتعاون لحماية مستقبل كوكبنا ومصدر حياتنا وثروتنا ورفاهنا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

في الصومال، نؤمن إيمانا قويا بالقدرة الدائمة للنظام الدولي المتعدد الأطراف على توفير عالم أفضل للجميع. وفي عالم اليوم المترابط والمتكافل والمعولم، لا بد من التعاون والتعاون الاستراتيجي والحوكمة

الرشيدة. وفي هذا العالم الجديد الشجاع، يكاد يكون من المستحيل على أي دولة أن تسعى من أجل تحقيق التقدم والازدهار وحدها. وفي هذا الصدد، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا بشكل وثيق لإعادة تنشـــيط الأمم المتحدة حتى تتمكن من القيام بفعالية بدورها المنوط بها المتمثل في الربط بيننا جميعا في مواجهة التحديات العالمية الخطيرة التي تهدد تنميتنا المشتركة.

وتظل الأمم المتحدة المؤسسة المتعددة الأطراف الأولى للحوار المنتظم الرفيع المستوى والقرارات التي توجه استجابة العالم الجماعية في سياق التصدي لأكثر التحديات إلحاحا اليوم، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والصومال، بصفته دولة عضوا، فخور بمساهمته في الأمم المتحدة والشراكة القوية القائمة بين وكالات الأمم المتحدة وحكومتنا في الصومال.

وتعتقد الحكومة الاتحادية الصومالية اعتقادا راسخا أنه يمكن إعادة تنشيط الأمم المتحدة من خلال إصـــلاح هياكل إدارتها والتي يجب أن تعبر عن العالم المتغير الذي نعيش فيه اليوم. كما يجب أن يكون للأمم المتحدة تأثير أكبر على حياة الناس من خلال التركيز الاستراتيجي على أنشطة بناء السلام التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تنشيط الأمم المتحدة والأثر الذي تحدثه أنشطتها في جميع أنحاء العالم، يجب أن نسعى إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتغلب على التحدي التمويلي الذي تواجهه المنظمة في وقت الأزمة والحاجة العالمية العصيب هذا، وخاصة في العالم النامي.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة

تعمل الحكومة الاتحادية الصومالية بلا كلل لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع شعبنا ومن أجله. ونحن نفعل ذلك من خلال مواجهة الإرهاب الدولي بنجاح، والاستثمار في الخدمات العامة الأساسية، والتصدي للفساد، وتعزيز الحكم الرشيد والسياسة الشاملة للجميع. ونستكمل حاليا عملية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع تضم أكبر عدد من المشاركين في الانتخابات الصومالية منذ الحرب الأهلية في الصومال. وتتركز الانتخابات على احترام حقوق الشعب الصومالي ورغباته، بما في ذلك حقوق المرأة والشباب في تمثيل أنفسهم في الساحة السياسية ذاتها التي تحكمهم.

وفي الختام، من المهم أن نكرر التأكيد على الأثر الهائل الذي خلفه كوفيد-19 على العالم. لقد عانينا جميعا وما زال الكثيرون تعتصرهم الآلام الشخصية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة الصحية. ومن المحزن أننا نعلم أيضا أن الأمر لم ينته بعد بالنسبة للكثيرين، ولا سيما الفئات الأضعف في العالم، بمن في ذلك الكثيرون في الصـــومال. غير أنني أعتقد اعتقادا قويا أنه يمكننا التعافي من كوفيد-19 بشـــكل أكثر استدامة من خلال الشراكة الفعالة المتعددة الأوجه، والتضامن الاجتماعي، والمؤسسات القوية، والعمل الشاق. علاوة على ذلك، ولتحقيق التنمية المستدامة للجميع، يجب علينا أيضا أن نعترف باحتياجات كوكبنا وأن نعمل على تلبيتها، وأن ننشئ مجتمعا أكثر عدلا للجميع تدعمه الفرص والحكم الرشيد. وفي الصومال، تعمل حكومتنا جاهدة على جميع هذه الأولويات لتحسين مستقبل شعبنا.

أشكركم.